الأمم المتحدة S/2018/253

مجلس الأمن

Distr.: General
27 March 2018
Arabic
Original: Russian

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بالحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مع التركيز على الغوطة الشرقية في ضواحي دمشق – التي اجتاحها منذ فترة طويلة إرهابيون ما فتئوا يطلقون النار بشكل عشوائي على مدينة دمشق، بما فيها البعثات الدبلوماسية الروسية، ويرتكبون جرائم أخرى. وتتواصل المفاوضات الرامية إلى إنهاء المواجهات مع الجماعات المسلحة التي يمكن التفاوض معها.

وتبذل روسيا وسوريا قصارى جهودهما من أجل إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية في الغوطة الشرقية في ظل ظروف صعبة للغاية. وبما يتفق وقرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، يعمل ممثلو القوات المسلحة الروسية على تنفيذ عملية غير مسبوقة من حيث نطاقها، وهدفها الوحيد هو مساعدة سكان الغوطة الشرقية.

وقد مكّنت تلك الجهود من إجلاء أكثر من ٠٠٠ ٨٦ شخص وإرسال ثلاث قوافل تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر الممرات الإنسانية التي تم إنشاؤها. وتأكد ممثلو الأمم المتحدة من أن الإجلاء يتم بصورة طوعية.

ومن الممكن رصد العملية في الوقت الحقيقي. فقد وُضعت كاميرات في نقاط التفتيش في مخيم الوافدين وفي حمورية، أي في المنطقتين الشمالية والجنوبية في الغوطة الشرقية، على التوالي، وفي حرستا البصل.

ومنذ صباح يوم ٢٢ آذار/مارس، خرج أكثر من ٠٠٠ ٥ مدني عبر نقطة التفتيش في مخيم الوافدين. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية وحدها، تم إيصال وجبات ساخنة إلى ٠٠٠ ٨ من سكان الغوطة الشرقية وتم توزيع ٥٠٠ ٢ سلة غذائية. ويقوم موظفو مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية بتوزيع الأغذية الساخنة والسلال الغذائية ومياه الشرب المعبأة ولوازم الفراش (مَرتبات وأغطية ووسائد) عند نقاط التفتيش وفي مخيمات اللاجئين. ويجري أيضا تقديم المساعدة الطبية لمن يحتاجها.

وفي الوقت ذاته، ظل المدنيون يعودون إلى مدينتي سقبا وكفر بطنا المحررتين. ويزود موظفو مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية هاتين المنطقتين بالمساعدات الإنسانية ويقدمون الخدمات الطبية للأهالي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونحن نهيب بالأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية أن تكثف جهود التنسيق مع السلطات السورية لمساعدة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وجميع المدنيين ضحايا النزاع. ونشير إلى أن السلطات السورية طلبت رسميا من الأمم المتحدة أن ترسل قوافل المساعدات الإنسانية إلى التنف، التي احتلها ما يسمى ''التحالف'' بشكل غير قانوني، وأن توفد بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية في الرقة، التي كاد قصفها من جانب التحالف ذاته أن يسويها بالأرض. ونحن ننتظر من الأمم المتحدة أن تستجيب لهذا الأمر دون تأخير.

وما فتئ السوريون الفارون من المناطق الواقعة تحت سيطرة الجهاديين يصفون جرائم المتطرفين، والجو السائد المتسم بالخروج عن القانون، ويشمل ذلك الاستيلاء على المساعدات الإنسانية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وعرقلة الإجلاء الطوعي.

ومن المؤسف أن هذه المعلومات تخفَى عمدا من جانب جهات تفضل الترويج لمواد لم يتم التحقق منها أو مواد زائفة بشكل صارخ، ويشمل ذلك الادعاءات القائلة أن القوات الحكومية تستخدم الأسلحة الكيميائية. وما فتئت منظمات خبيثة كمنظمة الخوذ البيض تقدم معلومات كاذبة، وهو ما سارت عليه تلك المنظمات في مراحل أخرى من الأزمة السورية.

وإننا نود الحصول على جواب على سؤالنا المتكرر بشأن مصادر البيانات الإحصائية التي تستخدمها الأمم المتحدة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بعدد السكان في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، والإصابات بين المدنيين، والهجمات المزعومة التي تشن على المرافق الطبية والتعليمية. فلا يمكن أن تعتبر الإحالة على ''مصادر موثوق بها في الميدان'' تفسيرا مقنعا.

ولا تزال الجماعات المسلحة غير القانونية تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨) في منطقة التهدئة من الغوطة الشرقية. وهذه بعض الأمثلة المحددة.

ففي ١٦ آذار/مارس، نشر جيش الإسلام مجموعة من أشرطة الفيديو في وسائل الإعلام، ظهر فيها مقاتلوه وهم يدمرون طائرة عمودية تابعة للقوات الحكومية في الغوطة الشرقية.

وفي ٢٠ آذار/مارس، أفادت تقارير أن مقاتلين ينفذون عملياتهم في الغوطة الشرقية استولوا على مسرابا، الواقعة ١٠ كيلومترات شمال شرق دمشق، وذلك نتيجة شن هم هجوما مضادا على مواقع القوات الحكومية.

وفي ٢١ آذار/مارس، أفيد أن المتطرفين قصفوا أحياء سكنية في وسط دمشق (القصاع والقصور والباب الشرقي والدويلية وساحة العباسيين)، وجنوب شرقها (بستان الدير والزبلطاني) وجنوب غربها. وقتل خمسة مدنيين وأصيب اثنان بجروح في منطقة المزة. كما إن مقاتلين من عين ترما في الغوطة الشرقية، وهي منطقة تخضع لسيطرة تنظيم فيلق الرحمن، شنوا هجوما بالصواريخ على سوق حي كشكول في جرمانا، وهي إحدى ضواحي دمشق، ومعظم سكانها من المسيحيين والدروز. والظاهر أن ٣٧ شخصا قُتلوا وأن ٣٥ آخرين أصيبوا بجروح.

وفي ١٩ آذار/مارس، وعلى النحو المتفق عليه سابقا مع قادة تنظيم جيش الإسلام، شن القادة الميدانيون لتنظيمي ''جبهة النصرة'' و ''فيلق الرحمن'' هجوما على موقع القوات المسلحة السورية بغية استدراج جزء من القوات الحكومية في اتجاههم. وتم الاستيلاء على بلدة مديرا الواقعة مسافة ٤ كيلومترات إلى الشمال الشرقي من دمشق، كما تم الاستيلاء على الأراضي الواقعة بين دوما وحرستا، الواقعتين

مسافة ٧ كيلومترات و ١٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من دمشق، على التوالي. ورافق ذلك الهجوم قصفٌ بمختلف القذائف وبالمدفعية الثقيلة، إلى جانب هجمات بالسيارات المفخخة.

وفي الوقت نفسه، شرع القادة الميدانيون لتنظيمي أحرار الشام وجيش الإسلام في الإعداد لشن هجمات على مواقع القوات الحكومية بالقرب من حرستا والشيفونية، على بعد ١٤ كيلومترا شمال شرق دمشق.

ومن أجل عرقلة إعادة نشر الوحدات الاحتياطية التابعة للقوات المسلحة السورية، أمر قادة المجموعات المقاتلين بإطلاق النار على طول خط التماس. واشتدت حدة الخلافات بين مقاتلي تنظيم جبهة النصرة والسكان المحليين في عين ترما، التي تبعد بكيلومترين اثنين إلى الشرق من دمشق، فاندلعت فيها مواجهة مسلحة. وسعيا إلى كبح قدرة السكان على اتخاذ أي إجراءات، وبغية منعهم من الفرار إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، قام القادة الميدانيون بنشر المزيد من العصابات المسلحة.

والوقائع المذكورة أعلاه تثبت موقفنا القائل أن المؤيدين الخارجيين لا يجرون اتصالات مع الجماعات المسلحة التي تخضع لوصايتهم أو أنهم غير قادرين على ذلك. وهذا يعني أنهم مسؤولون جماعيا عن انتهاكات قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨). وعلى نحو ما تبينه التطورات، فإن الرسالة الموجهة إليكم وإلى رئيس مجلس الأمن من قادة ثلاث مجموعات بشأن استعدادها لمراعاة الهدنة وطرد أفراد تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وعدم عرقلة العمليات الإنسانية لم تكن إلا تكتيكا خادعا وتضليليا. أما المحاولات الرامية إلى جعل موسكو تبدو وحدها المسؤولة عن تنفيذ القرار، فهي نهج يشوبه التضليل والتسييس ويخفي خططا ينعدم لدى أصحابها الضمير وتسعى للإطاحة بالنظام السوري.

وبدلا من الحفاظ على هذا الوضع الذي تحسن فيها أحوال الإرهابيين، فإننا مقتنعون بأن لا بد من إحراز تقدم حاسم لإعادة السلام والوحدة إلى البلد عن طريق تسوية سياسية تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ونتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عُقد في سوتشي بالاتحاد الروسي.

وينبغي أن يكون واضحا للجميع أنه لن يتم التوصل إلى أي حل ما دامت هناك جهود متضافرة تسعى إلى تفتيت الأرض السورية، وإخراج أجزاء منها من حكم دمشق، وإقامة هياكل سلطة موازية عليها. ونحن نطالب بأن يتخلى واضعو أيديولوجيات مثل هذه المشاريع عن هذه الممارسة المدمرة التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا نرى أن من غير المقبول أن يكون تقديم المساعدة الاقتصادية لإعادة إعمار سوريا مشروطا بذرائع مصطنعة متنوعة، ومنها تحولات سياسية لا يمكن تحقيقها إلا بالحوار بين الأطراف السورية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. **نيبينزيا**